رئيس اللجنة البيئية بمنطقة علي صباح السالم م.أحمد الشريع في حوار شامل مع "الأنباء":

«مردم النفايات» إضافة جديدة إلى الانتهاكات الخطيرة في أم الهيمان والروائح الكريهة تحيط بـ 40 ألف مواطن والسموم تغزو أجسامهم على مدار الساعة

لا آذان صاغية.. ولامبالاة واضحة من الجهاز التنفيذي ومحطات تنقية المياه ملوثة بالنفايات السائلة

م. أحمد الشريع

محمد راتب

حذر رئيس اللجنة البيئية لمنطقة علي صباح السالم م. أحمد الشريع من تفاقم الوضع الكارثي البيئي الذي يعيشه أهالي ضاحية أم الهيمان السكنية. متهما الجهات الحكومية باللامبالاة في التعامل مع مشكلة تحصد أرواح الكثيرين من سكان المنطقة. وتتسبب في الإصابة بسرطانات الدم والعقم والإجهاض والفشل الكلوي وغيرها من الأمراض الخطيرة. ومن خلال لقائه مع «الأنباء»، وجه م. الشريع انتقادات لاذعة إلى بعض نواب «الأمة» الذين تخاذلوا عن الموافقة على مقترح بإقرار قانون بيئي، في حين أن صورهم وتصريحاتهم عن التلوث البيئي في مشرف جاءت لافتة للنظر. واصفا إياهم بأنهم «نواب كراسي» خيبوا الآمال في الوصول إلى حل للقضية البيئية. مهددا باتخاذ وسائل أكثر تصعيدا إذا لم تجد المسالك السلمية نفعا. وذلك من خلال رفع دعوى قضائية دولية. والخروج في مظاهرات سلمية من شأنها تسليط الضوء وفتح عيون العالم على ما تعانيه المنطقة. ولفت م. الشريع إلى أن الكارثة البيئية في منطقة أم الهيمان لا تنحصر في السموم الهوائية المنبعثة من مصانع القطاع الخاص. بل إن المنطقة تعاني من تلوث كهرومغناطيسي كون المنطقة محاطة بخطوط الضغط العالي والتي تعتبر سببا في تأين الدم وإصابته بالسرطانات وغيرها من الأمراض. كما أن مردم النفايات السائلة يتسبب في تلويث المياه الجوفية التي تصل إلى البحر وتقوم محطات تحلية المياه بتصنيعها للكويت ككل. وذكر أن هناك إشارة إلى أن ثمة مواد مشعة من مخلفات المعسكرات في الجيش الأميركي تلقى في هذا المردم. وهو ما يشكل انتهاكا صارخا يضاف إلى جملة الانتهاكات البيئية التي تشهدها الكويت. كما تخللت الحوار جوانب أخرى.. فإلى التفاصيل:

م. أحمد الشريع متحدثا للزميل محمد راتب (محمد ماهر)

نواب الدائرة الـ 1 الذين رفضوا اقتراح القانون البيئي وتغنوا بـ «مشرف» على صفحات الجرائد هم نواب كراسي ومصلحة لا أكثر

في البداية، نريد أن نعرف منك نبذة عن اللجنة البيئية التطوعية لضاحية علي صباح السالم.

لابد قبل كل شيء أن أشكر اهتمامكم بالكارثة البيئية التي تحل بمنطقة أم الهيمان، ونرجو أن يكون هذا اللقاء بمثابة شرارة خير تحمل رسالة وصورة حقيقية إلى الجهاز التنفيذي والمسؤولين في الدولة، وعلى رأسهم سمو رئيس مجلس الوزراء إضافة إلى جميع المدراء في الهيئات المختصة، كي يتفاعلوا مع ما استطعنا إيضاحه وكشفه من الصور الغائبة عنهم، كما أرجو أن تستمروا معنا كشركاء متضامنين لإنهاء الكارثة التي تمس قاطني المنطقة والذين يقدر عددهم بـ 40 ألف مواطن، حيث إنهم يعانون بشكل متواصل من السموم التي تغزو أجسامهم ومن الروائح التي يستنشقونها على مدار الساعة.

وبالنسبة، للجنة البيئية التطوعية في منطقة علي صباح السالم، فقد تأسست أواخر 2003، ومنذ ذلك الوقت قابلنا العديد من المسؤولين وعلى رأسهم رئيس المجلس الأعلى لحماية البيئة، والمسؤول الأول عن الهيئة العامة للبيئة في ذلك الوقت الشيخ جابر المبارك، وقمنا بالكثير من الأعمال التطوعية في هذا الشأن ناهيك عن الخطابات التي ألقيت في اللجنة البيئية المؤقتة بمجلس الأمة سنة 2004، وذلك بحضور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حيث كان وقتها يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء.

توظيف خبرات

وما الأهداف التي أسست من أجلها؟

لقد وضعنا نصب أعيننا كأعضاء في اللجنة من مهندسين يسكنون المنطقة، أن نوظف خبراتنا العلمية والعملية والفنية في محاولة رفع البلاء الذي حل بأسرنا وأهالينا في منطقة أم الهيمان. كما أننا نهدف إلى توعية المواطنين من خلال الندوات الشهرية التي نعقدها وندعو لها مختصين وخبراء بيئيين أو أعضاء مجلس أمة وكذلك من خلال زيارة الديوانيات، بهدف إثراء الوعي البيئي وعرض آخر المستجدات التي حصلت بخصوص الكارثة البيئية في المنطقة. وإضافة لذلك، فإننا نرصد بعض الملوثات على أرض الواقع من خلال تصويرها أو كتابة المقالات في الجرائد لكشف الكثير من التجاوزات البيئية خصوصا في المنشآت الصناعية. وقد قمنا بإنتاج فيلم وثائقي يتناول الحجم الكارثي للمشكلة البيئية في أم الهيمان مدعوما بآراء بعض الخبراء البيئيين على مستوى الدولة والذين عايشوا الكارثة.

وتتضمن اللجنة أعضاء من ساكني منطقة أم الهيمان، ومن جميع الخبرات المختلفة الموجودة في المنطقة سواء من مهندسين أو مدرسين، ولدى اللجنة البيئية موقع إلكتروني يعرض رقم الخط الساخن والذي نستقبل عليه اتصالات المواطنين للتفاعل معهم على مدار الساعة، لنقل شكاواهم إلى المعنيين في الدولة، ويستطيع القراء من خلال هذا الموقع الاطلاع على رسالتنا ورؤيتنا وأهدافنا من تأسيس اللجنة.

حبيس الأدراج

ذكرت لي أنكم تعملون على توثيق هذه الكارثة من خلال الصور، فهل لديكم أيضا معدات خاصة لقياس حجم التلوث البيئي، وهل تستعينون بجمعيات علمية مختصة من خارج الكويت؟

في بداية إثارتنا للمشكلة سنة 2003 كنا نطلب من وزير الدفاع في ذلك الوقت تحديد جودة الهواء في أم الهيمان، وتجاوب معنا مشكورا من خلال تكليف معهد الكويت للأبحاث العلمية بذلك بعد القيام بدراسة مدتها ستة أشهر، حيث بدأت في منتصف 2004 وانتهت في يناير 2005 وخرجت بنتائج تشير إلى أن متوسط نسبة التلوث في أم الهيمان وصل إلى 20 ضعف الحد المسموح به، أي 2000٪، وأن نسبة الهيدروكربون مرتفعة جدا في المنطقة ومصدرها تحديدا احد مواقع شركة نفط الكويت، وذلك بناء على اتجاه الريح. وكنا نتمنى من الهيئة العامة للبيئة أن ترسل هذا التقرير إلى شركة النفط، لكنه وللأسف لم ينشر هذا التقرير ولم يفعل من قبل الهيئة العامة للبيئة، وكان د. جاسم بشارة قد تجاوب معنا بنوع من الشفافية حيث حاول الصراع مع بعض الجهات من أجل إيصال وتفعيل هذا التقرير، ولم يستطع فقدم استقالته، ورغم أن هذا التقرير صرف عليه مبلغ 220 ألف دينار إلا أنه حتى الآن مازال حبيس الأدراج.

ولكي نقطع الشك باليقين، قمنا بالاستعانة ببعض الجهات العلمية الخاصة لتحديد مستوى التلوث - وأنا أتحفظ على أسماء هذه الجهات والأشخاص الذين قاموا بدعمنا لأنهم اشتغلوا بدافع الوطنية لكشف الحقائق وليس بصورة رسمية - حيث حللنا الهواء في بعض المنازل وكان منزلي أحدها، وقمنا بقياس الجزيئات العالقة التي تقل عن 2,5 ميليغرام والتي تكمن خطورتها في أنها تتجاوز خطوط الدفاع في جسم الإنسان والتي تتمركز في الرئة ولا تستطيع الجيوب الأنفية إيقافها، بل تتعداها إلى الحويصلات الهوائية وتسبب مع الوقت تلفا رئويا. وكان معدل هذه الجزيئات في منزلي الذي يقع في الجهة الشرقية من منطقة أم الهيمان نحو 8 أضعاف الحد المسموح به، أما في الناحية الغربية، فوجدنا أنها وصلت إلى 15 ضعف الحد المسموح به، نظرا لقربها من منطقة المصانع.

ناقوس خطر

وما مخاطر هذه النتائج التي توصلتم لها؟

الأرقام والنتائج التي حصلنا عليها والتي سنقوم بنشرها، تشير إلى خطورة التلوث الهوائي، حيث يتوقع أن نشهد في المنطقة طفرة في إصابة السكان بالأمراض الخطيرة، نظرا لما تقوم به من اللعب في كيمياء الجسم البشري، فالله سبحانه وتعالى خلق البشر ليستنشقوا الهواء النقي الصالح والذي يتكون من الأوكسجين والنيتروجين، لكن مع اللعب بهذه النسب وإدخال كميات من السموم الكيميائية عليها، فإن أجهزة الجسم ستتأثر بصورة سلبية، وستصاب بأمراض مثل الفشل الكلوي والاكزيما والسرطانات بأنواعها وضعف الذاكرة والربو والكثير من حالات الإجهاض والعقم والتي بدأت تظهر بشكل واضح، علما أن الربو كان أول مؤشرات الكارثة في منطقة أم الهيمان وهو الذي دعانا إلى دق ناقوس الخطر، وهذا التقرير صدر عن وزارة الصحة وهو موجود في أدراج اللجنة الصحية بمجلس الأمة، غير أن نواب الأمة مازالوا متحفظين عليه ولم يقوموا بنشره، وقد نشر من قبل جريدة الشاهد في شهر 6، فتحققنا من ذلك، ومن ثم وجه العضو سالم نملان العازمي سؤالا برلمانيا للتحقق من صحة هذا التقرير، فلم تنفه وزارة الصحة، ولم تنف الأرقام التي حملها، كما أن التقرير ذكر أنواع الأمراض التي أصابت الجهاز التنفسي جراء التلوث الهوائي وعدد حالات الربو التي وصلت إلى 1399 حالة في منطقة أم الهيمان وحدها.

شفافية منعدمة

هل تفسر عدم نشر مثل هذه التقارير بغياب الشفافية من قبل الجهات الحكومية؟

نعم، وبشكل قاطع، فالشفافية معدومة في هذا الجانب، وتصور أننا منذ سنة 2003 وحتى هذا اليوم نطالب بكشف جودة الهواء ولم نطلب أكثر من ذلك، رغم أننا ذكرنا لهم أننا نستنشق روائح ومواد كيميائية مختلفة، والذي نريده معرفة نوع الملوثات هذه، والدولة ممثلة في الهيئة العامة للبيئة لا تريد أن تكشف عن نوعية الملوثات التي نستنشقها لكي لا يكون لدينا دليل مادي نقاضيها به، فالدولة تقوم حاليا بتحليل 7 مواد فقط، أما المواد الأولية المستخدمة في المصانع الموجودة لدينا، فيتعدى عددها المئات، لكنهم لا يريدون الكشف عنها، لدرجة أننا خاطبنا الهيئة العامة للبيئة من خلال كتاب رسمي وجهه الأخ المحافظ الشيخ إبراهيم دعيج الصباح كونه الجهة الرسمية، قدمنا فيه اقتراحا بأن تتبرع اللجنة بمبلغ 80 ألف دينار لشراء أجهزة قياس جودة الهواء، ويكون على الهيئة التشغيل والصيانة، فرفضوا أن تدخل هذه الأجهزة البلد، وتحججوا بأن ديوان المحاسبة سيعاقبهم إذا تسلموا هذا المبلغ وهذا الرد كان من مدير الهيئة السابق وبالوكالة علي حيدر، ورفضوا إعطاء الرد بشكل موثق.

ولاتزال الهيئة العامة للبيئة مصرة على عدم الكشف، والأمر الخطير هو أننا دخلنا سيارة احد المختبرات البيئية التي وضعتها الهيئة في منطقة أم الهيمان فوجدنا أن أجهزة التحليل كانت تقرأ بـ«السالب» وهذا يعني أنهم لا يقومون بإعادة فحص الدقة لهذا الجهاز، وهو ما ينبغي عمله كل فترة، أو يعني أنهم أنزلوا «الصفر» ليبدأ الجهاز بالقراءة من 10- وذلك كي يقرأ الجهاز حالة التلوث بصورة أقل مما هي في الواقع حال مرور سحابة من الملوثات، وبالتالي، فلو ذكر الجهاز أن النسبة 5 أجزاء من المليون، فإن القراءة الصحيحة هي 15 جزءا، نظرا لأنهم وضعوا بداية المؤشر 10- فالشفافية غير موجودة من قبل الهيئة، والمصداقية عليها علامة استفهام كبيرة طوال الفترة التي مضت.

كارثة واقعية

ما أهم إنجازات اللجنة في الفترة السابقة؟

اللجنة قامت ولاتزال بتوثيق الأخطار البيئية في منطقة أم الهيمان، وقد كان هذا الأمر هاجسا كبيرا بالنسبة لنا، وكان هدفنا توثيق أي عمل نقوم به من خلال الصورة أو الفيديو، وذلك لكي يبدأ من يكمل من يأتي بعدنا من حيث ما انتهينا إليه. كما أننا قرعنا أبواب جميع المسؤولين لإيصال الصورة الحقيقية لهم عن المخاطر التي تحدق بالمواطنين ونقل شكاواهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة سواء الصحف أو البرامج التلفزيونية، فقد أجريت عدة مقابلات تخص هذه المأساة البيئية في القنوات الفضائية المختلفة. وإضافة لذلك، فقد استطعنا نقل مردم النفايات السائل الذي كان يقع على بعد 4 كيلومترات من أم الهيمان، والذي كان يعتبر أيضا طامة كبرى من انتهاكات البيئة، حيث تم نقله إلى مسافة 14 كيلومترا، وللأسف، كنا موعودين بإزالته نهائيا بعد ستة أشهر من ذلك، وقد مضى على ذلك سنتان وهو مازال يعمل. علما بان هناك ما يقارب من 900 الى 1000 تنكر بسعة 10 آلاف غالون ترمى بشكل يومي في المردم، وهذا الرقم حقيقي من سجلات المراقبين وليس ضربا من الخيال، فتصور معي حجم الكارثة البيئية.

جشع مادي

ما الذي تتطلعون إلى تحقيقه مستقبلا في ظل الأجواء السياسية؟

نحن ألزمنا الإخوة النواب العشرة في مجلس الأمة بتوقيع الميثاق للالتزام بحل هذه المشكلة، وسنقوم بشكل ربع سنوي بتقييم أدائهم في هذا الصدد، كما أنهم سيوافوننا بتقارير.

ونحن لدينا أربعة معايير لتقييم النواب، وقد قمنا في 2008 بتقييم النواب وكان الشعار «نحن اليوم نقيم وبكم يكتمل التقويم» وكانت هذه الرسالة موجهة لجميع الناخبين في الدائرة الخامسة، والتي كانت أعلى دائرة تشهد تغييرا في أعضاء المجلس، وبقي عضوان سابقان وهما أعلى عضوين حصلا على أعلى نسبة تقييم من قبلنا، واستطعنا أن نكون عاملا مساعدا في أن يستبعد النواب الذين كان أداؤهم سلبيا في التفاعل مع قضية التلوث البيئي.

ومن خلال نواب الدائرة الخامسة الموجودين حاليا في المجلس قدمنا اقتراحا بإزالة منطقة الشعيبة الغربية إزالة تامة وإعطاء المصانع أي مكان آخر تراه الدولة مناسبا، فالشعيبة الغربية تقع على بعد 2 كم فقط من أم الهيمان وعلى اتجاه الرياح السائدة للمنطقة، فهي الجهة الأكثر تلويثا لأم الهيمان، خصوصا أنها مصانع قطاع خاص تبحث فقط عن الربحية المادية، وآخر ما تفكر فيه هو الضوابط والسلامة والمعايير البيئية.

تجاوب ضعيف

حتى الآن كيف تقيم التجاوب من خلال نواب المجلس معكم؟

التجاوب ضعيف بشكل عام، فنظرة الإخوة النواب إلى القضية البيئية خجولة، وعندما قدمنا بعد القسم اقتراحا بقانون يمر إلى السلطة التشريعية برئاسة المستشار حسين الحريتي وفيها سبعة أعضاء منهم د.معصومة المبارك «مقررة»، مع فيصل الدويسان والأخ سالم نملان العازمي، رفض الأعضاء الثلاثة من الدائرة الأولى هذا المقترح، والمفارقة الواضحة هو أن الوعي البيئي الذي شهدناه قبل شهرين كان غائبا عن النواب الثلاثة الذين ذكرتهم، غير أن صورهم وتصريحاتهم بشأن قضية مشرف عن البيئة والهاجس البيئي وصحة الإنسان جاءت لافتة للنظر، وهذا يفسر بأن النائب لا يتحرك إلا إذا شعر بأن القضية تمس مصلحته وكرسيه الذي

البقية ص 11

المتوقع في الكويت أن يرتفع مستوى سطح البحر بعد 100 سنة بمعدل 1,6 م إذا استمر التدهور البيئي بهذه الصورة

انعدام الشفافية والكشف عن نوعية الملوثات من قبل الهيئة العامة للبيئة لا سبب له إلا خوفها من أن نمتلك دليلاً ماديا نقاضيها به